

## تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة القابل للمنع يغذي الجريمة والتمرد – تقرير جديد

ما لا يقل عن ٦٥٠ ألف قطعة سلاح مملوكة للمدنيين تفقد سنوياً

إن تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بوصفه مصدراً رئيسياً من مصادر الأسلحة النارية للمجرمين والمتمردين في شتى أرجاء العالم، هو ما يسم طبعه مسح الأسلحة الصغيرة لسنة ٢٠٠٨. وشحنات الأسلحة المحولة – التي يعاد توجيهها إلى مستعملين نهائيين غير مرخصين – تتفاوت حجماً بين رزمات صغيرة من أجزاء الأسلحة النارية الخاصة بالمدنيين إلى شحنات بمئات الأطنان من الأسلحة الخفيفة ذات التصنيف العسكري. إعادة توجيه الأسلحة يمكن أن يحدث في أي لحظة في سلسلة عملية النقل وقد يتطلب ذلك مشاركة مسؤولين حكوميين فاسدين. ومنذ سنة ١٩٨٧ زودت عمليات التحويل الموثقة الجهات غير الحكومية الأفغانية بالأسلحة الصغيرة، وكذلك الحال مع المتمردين الكولومبيين ومناوئهم من القوات شبه العسكرية، ومستعملين نهائيين غير معروفين – من المجرمين أو المتمردين – في سري لانكا والعراق وكذلك الأنظمة الخاضعة للحظر مثل الصومال وليبيريا.

وقال كيث كراوس مدير برنامج مسح الأسلحة الصغيرة الذي يتخذ من جنيف مقراً له إن "عملية التحويل خطيرة لأنه بوسعها توجيه كميات كبيرة من الأسلحة إلى أفراد ومجموعات تتقصد إيذاء المدنيين. نحن على معرفة بعوامل خطر التحويل، وسيناريوهات المعهودة وكذلك الأساليب التي تحول دون وقوع فعل كهذا. في الحقيقة إن منع التحويل هو مجال بوسع الدول أن تحدث فيه تأثيراً بالغ الأهمية مقابل استثمار قليل نسبياً".

تستعرض طبعة مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠٠٨: مخاطر ومرونة ممارسات الدول التي تأتي في مقدمة المصدرين للأسلحة بغرض تحديد مبلغ إيفائها بالتزامها بموجب برنامج عمل الأمم المتحدة المتمثل بـ"ضمان مراقبة فعالة" لعمليات نقل الأسلحة. ولئن لا تبدي الدول شفافية في ممارساتها للامتثال، فإنه من الواضح أنها تهمل مراقبة مرحلة ما بعد الشحن – وهي وسيلة مهمة وذات كلفة فعالة في منع عملية التحويل.

كما يتناول المسح التحويل الواسع النطاق للأسلحة الصغيرة عبر تسريب الأسلحة من مخزونات الدولة والمدنيين، ويكشف أن هذا يعود بدرجة أساسية إلى الأهمال. ففي شمال كينيا، على سبيل المثال، يعود ٤٠٪ من الذخائر في السوق غير المشروعة، أصلاً، إلى القوات المسلحة الكينية. ويغذي تحويل المخزون هذا العنف المسلح والجريمة في العديد من البلدان. ويمكن تحسين جوانب عدة من أمن المخزونات بإدخال تحسينات ذات كلفة منخفضة نسبياً على التعداد والرصد وحراسة الأسلحة والذخائر بندياً. ومعدل التحويل الحالي المقدر بقطعة سلاح لكل ألف مدني، إذا ما ترك من غير تغييرات، يمثل فقدان ٦٥٠ ألف قطعة من الأسلحة النارية سنوياً.

كما تكشف طبعة المسح:

- أن كبار مصدري الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لسنة ٢٠٠٥ (ما لا تقل قيمته التصديرية عن ١٠٠ مليون دولار أمريكي على الأقل سنوياً)، طبقاً لقاعدة البيانات المتوفرة هم الولايات المتحدة وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا والنمسا والبرازيل والاتحاد الروسي والصين.
- أن كبار مستوردي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لسنة ٢٠٠٥ (ما لا تقل قيمته التصديرية عن ١٠٠ مليون دولار أمريكي على الأقل سنوياً)، طبقاً لقاعدة البيانات المتوفرة هم الولايات المتحدة والسعودية العربية وكندا وفرنسا وألمانيا.
- ما لا يقل عن ٥١ بلداً ينتج في الوقت الراهن أسلحته الخفيفة مثل صواريخ أرض جو المحمولة على الأكتاف وأسلحة مضادة للدبابات موجهة ورشاشات ثقيلة.
- يمكن اعتبار ٧٦ مليون قطعة سلاح ناري عسكري على الأقل مما مجموعه ٢٠٠ مليون قطعة في العالم أجمع، من فائض الأسلحة.
- يبلغ معدل التدمير المتعمد لفائض الأسلحة العسكري نحو ٤٣٠ ألف قطعة سنوياً. لكن عندما تنظر الدول في التخلص من فائض الأسلحة الصغيرة العسكرية الطابع، فإنها غالباً ما تختار التصدير على التدمير.
- يجد بارومتر شفافية تجارة الأسلحة الصغيرة لسنة ٢٠٠٨ أن المصدرين الرئيسيين للأسلحة الصغيرة الأكثر شفافية هم بحسب الترتيب: الولايات المتحدة، إيطاليا، سويسرا، فرنسا، الجمهورية السلوفاكية والمملكة المتحدة. وأقلهم شفافية هما إيران وكوريا الشمالية إذ سجلتا صفراً.

إن مسح الأسلحة الصغيرة لسنة ٢٠٠٨: مخاطر ومرونة، الذي تنشره منشورات كامبريدج الجامعية، هو التحليل السنوي الدولي الثامن للمسائل المتصلة بالأسلحة الصغيرة، ومسح الأسلحة الصغيرة، وهو مشروع بحثي مستقل تدعمه حكومات عديدة، مصدر معلومات للعموم ودراسات تحليلية عن جميع جوانب الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح.